

طالب باعادة الصلاحيات الى الهيئة الناظمة للاتصالات صقر: زيارة الوفد الاميركي للمصنع تمت بالتنسيق مع الجيش والمعنيين



النائب صقر خلال المؤتمر الصحافي (محمود الطويل)

لم يرد على سؤالي

اضاف صقر: على مستوى آخر اريد ان اؤكد انني تأكدت الآن من مجلس النواب بأن وزير الاتصالات لم يرد على سؤالي خلافا لما قاله بأنه اجاب على سؤالي وانني مقصّر بعدم الحصول على الاجابة. وقد دخلت الى المجلس وسألت وتأكد لي ان لا اجابة حتى الآن من وزير الاتصالات وبغض النظر اعتقد ان الاجابة واضحة بحسب كلامه والتي اكدت كل ما قلناه فاقترضى التوضيح واقتضت المحاسبة.

وقال: على مستوى مسألة اخرى اثرت قضية في الاعلام وقلت انني سأتابعها وكما تعهدت سأتابعها، فقد نشرت جريدة السفير في ٢٩ نيسان ٢٠١٠ موشيت تقول الاقتحام المتتالي للمؤسسات الامنية اللبنانية تشير مخاوف كبيرة! كيف تسلل الوفد الاميركي الى مديرية الجمارك وصولا الى المصنع، وبعد متابعة، وبعدما طالبت بتشكيل لجنة برلمانية للتحقيق وبعدما قلت اننا سنتابع هذا الموضوع ونتقدم بشكوى وبمذكرة لدى السفارة الاميركية للحكومة الاميركية، تبين لنا ان هذا التسلل المزعوم منسق مع الجيش اللبناني، وانه برفقة المخابرات صعد الوفد الامني الاميركي بالتنسيق مع مديرية الامن العام الى المصنع، وبعد زيارة قام بها هذا الوفد لامن المطار، وتقول السفارة الاميركية انها اعلمت الداخلية، ولا اقول وزير الداخلية، بل الداخلية، وهذا يعني انه لا تسلل ولا من يتسللون.

اننا امام اثار اعلامية وسياسية. ومن هنا نسأل النواب الزملاء في حزب الله التي قالت الصحيفة انهم اثاروا هذه القضية. نسأل هنا اين متابعة هذه القضية؟ ولماذا لم تتابع حتى النهاية؟ ولماذا هذا الصمت عندما خرج بيان من السفارة الاميركية، فهل نحن امام اثار اعلامية سياسية فضائحية فقط لا غير.

اكّد النائب عقاب صقر ان زيارة الوفد الاميركي للمصنع تمت بالتنسيق مع الجيش ومديرية المخابرات. وطالب باعادة الصلاحيات للهيئة الناظمة للاتصالات واثار على وزارتي البيئة والداخلية بضرورة معالجة موضوع الكسارات.

وقال في مؤتمر صحافي عقده امس في المجلس النيابي: انسجاما مع منطلق متابعة القضايا حتى نهايتها وتأكيذا على حرصنا على عمل المؤسسات، وكما وعدنا الناس لا يوجد انصاف ملفات وانصاف حلول، قررت ان اتابع كل الملفات، الآن اريد ان اطرح على الزملاء النواب وعلى السادة الوزراء وعلى الرأي العام اللبناني ما توصلنا اليه في قضية اللجنة الفنية لوزارة الاتصالات.

طبعاً بدأنا هذه القضية بالحديث انه لا يوجد مستند ولا يوجد وقائع تؤكد صحة ما قلناه عن لجنة فنية، ثم في ما بعد ابرزنا مستندا يتحدث عن محضر للجنة فنية، وكان وزير الاتصالات اكد ببيان صادر عن مكتبه ان هناك لجنة تشكلت من مهندسين وضابط في الجيش اللبناني، وتم الحديث في ما بعد عن عدم وجود هذه اللجنة، انا هنا املك كلاما حرفيا من وزير الاتصالات انه لا يوجد تقرير وان ما حصلنا عليه هو محضر للتقرير الفني الذي يقول حرفيا ان التقرير الصادر عن اللجنة الاولى هو محضر اجتماعات وكرر نفي وجود اي تقرير صادر عن اللجنة الاولى بل محضرا اجتماعات، اذا هناك لجنة اولى، وهناك محضرا اجتماع وهذا يؤكد ان محضر الاجتماع الذي تحدثنا عنه هو صحيح باعتراف وزير الاتصالات، وبالتالي ما نشرته جريدة الشرق هو صحيح وعليه انا ادعو الجميع الى الوقوف امام مسؤولياتهم في هذه القضية.

قيل باننا قدمنا محضرا مزورا وثبت ان هذا الكلام هو مزور. وقيل بأنه لا وجود للجنة، وقال وزير الاتصالات ان هناك لجنة وهناك محضر تقرير صادر عن اللجنة الاولى، يقول لجنة اولى، ولذلك انا اعتقد ان هذه المعلومات يجب ان تكون امام الرأي العام بشفافية وانا اضعها بتصرف رئيس مجلس النواب نبيه بري المؤمن على هذا الملف بكل تفاصيله ليكون هناك محاسبة ومعالجة ومتابعة لهذه القضية الشائكة والمهمة والتي لست هنا لأعلن فيها انتصارا بل لأضع النقاط على الحروف، ولينظر من فعلا يستخدم اوراقا مزورة ويوزر الوقائع ومن يعطي الوقائع كما هي، وباعتراف وزير الاتصالات من ناحية ثانية اعود واكرر عليه ضرورة الالتزام بالقانون ٤٣١ الصادر عن مجلس النواب بتاريخ ٢٠٠٢/٧/٢٢ لجهة اعادة الصلاحيات المطلوبة للهيئة الناظمة للاتصالات حتى يستقيم العمل وفق القانون وحتى تكون امام مجلس نواب يسن قوانين ومجلس وزراء يلتزم فمن العيب ان لا يلتزم احد بهذه القوانين وان يكون هناك استهتار.